|  |  |
| --- | --- |
| الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-20)  جنيف، 1- 9 مارس 2022 |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الإضافة 27 للوثيقة 36-A |
|  | 31 يناير 2022 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  | |
| إدارات الدول العربية | |
| تعديل مقترح للقرار 89 | |
|  | |
|  | |

MOD ARB/36A27/1

القـرار 89 (جنيف، 2022)

تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات  
لسدّ فجوة الشمول المالي

(الحمامات، 2016؛ جنيف، 2022)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (جنيف، 2022)،

إذ تذكّر

*أ )* بأن الشمول المالي من العوامل الأساسية للحد من الفقر وتعزيز الرخاء، ويوجد عالمياً ما يصل إلى 1,7 مليار شخص من المحرومين من الحصول على الخدمات المالية الرسمية وأن النساء يمثلن %56 من الذين لا يستفيدون من الخدمات المصرفية[[1]](#footnote-1)؛

*ب)* بأنه وفقاً لتقرير بيانات البنك الدولي بشأن الشمول المالي في العالم، لا يزال أكثر من نصف البالغين في أفقر 40 في المائة من الأسر في البلدان النامية[[2]](#footnote-3)2 بدون حسابات مصرفية في عامي 2014 و2017، وعلاوةً على ذلك، فإن الفجوة بين الجنسين من حيث امتلاك حسابات مصرفية لا تضيق كثيراً: ففي عام 2011، بلغت نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية 47 في المائة مقابل 54 في المائة للرجال، وفي عام 2014، بلغت نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية 58 في المائة مقارنةً بنسبة 65 في المائة للرجال. وكذلك في عام 2017، امتلكت 65 في المائة من النساء حسابات مصرفية مقارنة بنسبة 72 في المائة من الرجال؛

*ج)* بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، ولا سيما تكنولوجيات الهواتف المتنقلة، هو إحدى الطرق لسد فجوة الشمول الرقمي؛

*د )* بالقرار 55 (المراجَع في الحمامات، 2016) لهذه الجمعية، بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في أنشطة قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) للاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ﻫ )* بأهداف الاتحاد التي تشمل تعزيز التعاون بين الأعضاء تحقيقاً لانسجام تنمية الاتصالات وتبادل أفضل الممارسات وتمكيناً من تقديم الخدمات بأقل تكلفة ممكنة؛

*و )* استمرار الفجوة الرقمية وفجوة الشمول المالي بين النساء والرجال؛

*ز)* بقرار مجلس الاتحاد 1353 (جنيف، 2012) الذي يعترف بأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عناصر أساسية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ويكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب، بتحديد الأنشطة الجديدة التي ينبغي أن يضطلع بها الاتحاد لدعم البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تدرك

*أ )* أن لجنة الدراسات 3 لقطاع تقييس الاتصالات انخرطت في دراسة الخدمات المالية المتنقلة من خلال فريق المقرِّر التابع لها المعني بالخدمات المالية المتنقلة، وذلك بالتعاون مع المنظمات المعنية بوضع المعايير (SDO) ذات الصلة؛

*ﺏ)* العمل الذي قام به فريق متخصص لقطاع تقييس الاتصالات معني بالخدمات المالية الرقمية (FG DFS) والذي أنشأه الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) في اجتماعه الذي عُقد في جنيف، من 17 إلى 20 يونيو 2014، والذي ركزت ولايته على الابتكارات في عمليات الدفع وتوفير الخدمات المالية عبر التكنولوجيات المتنقلة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء؛

*ج)* العمل المضطلع به في إطار المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) التي أنشئت في عام 2017 كبرنامج مشترك بين الاتحاد، والبنك الدولي، واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق (CPMI) التابعة لمصرف التسويات الدولية، بدعم من مؤسسة Bill & Melinda Gates، لتنفيذ التوصيات المقدمة من الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية بقطاع تقييس الاتصالات، وتقرير البنك الدولي واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق عن جوانب الدفع في الشمول المالي (PAFI)، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف النفاذ المالي الشامل؛

*د )* إنشاء مختبر أمن الخدمات المالية الرقمية في عام 2020 في إطار المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) للمساعدة على تعزيز اعتماد أفضل الممارسات الأمنية في الاقتصادات الناشئة والتعاون مع الهيئات التنظيمية والهيئات الإقليمية لتنظيم الاتصالات من أجل تنفيذ التوصيات الأمنية في إطار المبادرة العالمية للشمول المالي في البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المنخفض؛

*هـ )* العمل الذي قام به الفريق المتخصص بقطاع تقييس الاتصالات المعني بالعملة الرقمية بما في ذلك العملة الرسمية الرقمية (FG-DFC) في الفترة 2017-2019، والذي ركزت ولايته على دراسة النظام الإيكولوجي للعملة الرقمية والعملة الرسمية الرقمية للوقوف على الفجوات التقييسية وإمكانية الشمول المالي؛

*و )* العمل المنجز في إطار [المبادرة العالمية للعملة الرقمية](https://www.itu.int/en/ITU-T/extcoop/dcgi/Pages/default.aspx) التي أنشئت في يوليو 2020 كتعاون مشترك بين الاتحاد الدولي للاتصالات ومبادرة مستقبل العملات الرقمية بجامعة ستانفورد **لإجراء المزيد من البحوث بشأن المعمارية التقنية والأمن والآثار والتحديات التقنية في النشر جراء المتطلبات التنظيمية والسياساتية للعملة الرقمية للمصارف المركزية والعملات الرقمية الأخرى** **وتحليل خيارات إمكانية استخدام العملات الرقمية من أجل الشمول المالي؛**

*ز )* العمل الذي قامت به لجنة الدراسات 3 و11 و12 و17 لقطاع تقييس الاتصالات في مجال الأنشطة المالية عبر الاتصالات خلال فترة الدراسة الأخيرة،

وإذ تضع في اعتبارها

*أ )* أن مسألة الحصول على الخدمات المالية هي من الشواغل العالمية وتتطلب تعاوناً على الصعيد العالمي؛

*ب)* القرار 70/1 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015 بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي يعترف بأنه ينطلق من الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها، ويشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الطموحة التي تضع القضاء على الفقر في صميمها وترمي إلى تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

*ج)* أن هذه الخطة تتضمن التعهد بعدة أمورمن بينها اعتماد وتنفيذ سياسات ترمي إلى زيادة الشمول المالي وإدماجه بالتالي في عدة أهداف مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها؛

*د )* الحاجة إلى تسخير التكنولوجيات الناشئة والأدوات الرقمية من أجل إنشاء خدمات مالية مبتكرة مراعية للبيئة لمواجهة التحديات المتمثلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الخدمات المالية؛

*هـ )* ضرورة التعاون وتبادل أفضل الممارسات بين الهيئتين التنظيميتين لقطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المالية ومع وزارات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين ضمن عدة أطراف نظراً إلى أن الخدمات المالية الرقمية تشمل مجالات تقع ضمن اختصاص جميع الأطراف؛

*و )* الدور الذي أدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال جائحة فيروس كورونا (COVID-19) في تنفيذ إصلاحات مستدامة وشاملة لسياسة الشمول المالي موجهة نحو التعافي وتمكين الفقراء من الحصول على التمويل؛

*ز )* أن واحدة من كل خمس نساء لا يملكن حسابات مصرفية، لا تملك معرِّف هوية، وفقاً لبيانات البنك الدولي بشأن الشمول المالي في العالم، وهو ما يمنعها من فتح حساب مصرفي؛

*ح)* الحاجة إلى قيام الاقتصادات الناشئة باعتماد سياسات تشجع المزيد من النساء على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد المالية والتمكن من استخدام الخدمات المالية الرقمية بطريقة تتسم بالسلامة والأمن؛

*ط)* الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا المالية والأدوات والمنصات الجديدة، بما في ذلك الخدمات المصرفية المتنقلة ومنصات الإقراض الرقمي بين النظراء التي أتاحت لملايين الناس النفاذ إلى الخدمات المالية وقدمت قنوات للشركات الأصغر لجمع رأس المال، فضلاً عن القدرات الكامنة للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في هذا الصدد،

وإذ تشير إلى

*أ )* هدف تحقيق النفاذ المالي الشامل الذي حدده البنك الدولي وإلى أن هذا الهدف لم يتحقق على الصعيد العالمي في عام 2020 ولكن توفر النفاذ إلى حساب معاملات مالية أو جهاز إلكتروني لحفظ الأموال وإرسال المدفوعات وتلقي الودائع هو اللبنة الأساسية لتمكين الناس من إدارة حياتهم المالية؛

*ب)* أن التشغيل البيني، *ضمن جملة أمور*، هو عنصر هام يتيح إجراء معاملات السداد الإلكترونية بطريقة سهلة وميسورة التكلفة وسريعة وسلسة وآمنة عن طريق حساب للمعاملات المالية، وأن الحاجة إلى التشغيل البيني هي أيضاً أحد النتائج التي توصل إليها فريق المهام المعني بجوانب الدفع في الشمول المالي (PAFI) التابع للجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق (CPMI) ومجموعة البنك الدولي، الذي حدّد التحسينات اللازمة في أنظمة وخدمات الدفع القائمة من أجل زيادة الشمول المالي، مع الإقرار بأن تنفيذ المعايير القائمة وأفضل الممارسات ينبغي أن يندرج في عداد الأولويات؛

*ج)* أنه على الرغم من الزيادة في الشمول المالي واتساع نطاق الخدمات المالية المتنقلة في الاقتصادات الناشئة خلال السنوات الخمس الماضية، فلا يزال الشمول المالي للنساء يشكل تحدياً بالإضافة إلى تنفيذ التكنولوجيات الناشئة مثل التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي ورقمنة المدفوعات الحكومية، ولذلك تدعو الحاجة إلى مواصلة وتسريع الجهود لنشر المعايير والأنظمة الداعمة للخدمات المالية الرقمية؛

*د )* أهمية القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية الرقمية ولا سيما للأشخاص من الأسر ذات الدخل المنخفض من أجل تحقيق الشمول المالي؛

*هـ )* أن عمل الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية والفريق المتخصص المعني بالعملة الرقمية عُرض على الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات في عامي 2017 و2019 على التوالي؛

*و )* زيادة اهتمام الاقتصادات الناشئة باستخدامالخدمات المالية المتنقلة ورقمنة المدفوعات الحكومية إلى الأشخاص بسبب جائحة فيروس كورونا (COVID-19) وتطبيقات التكنولوجيات الناشئة مثل تعلم الآلة والتكنولوجيا المالية لدفع عجلة الشمول المالي بغية تحسين الوصول المستهدِف إلى من يحتاجون الحصول على مساعدات مالية،

تقرر

1 مواصلة تطوير برنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات، بما في ذلك العمل الجاري في لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة، من أجل الإسهام في الجهود العالمية المبذولة لتعزيز الشمول المالي، كجزء من عمليات الأمم المتحدة؛

2 إجراء دراسات ووضع معايير ومبادئ توجيهية في مجالات التشغيل البيني ورقمنة المدفوعات وحماية المستهلكين وجودة الخدمة واستخدام السطوح البينية المفتوحة لبرمجة التطبيقات في الخدمات المالية الرقمية، وفرص التكنولوجيا المالية في الخدمات المالية المراعية للبيئة، والبيانات الضخمة، وأمن الخدمات المالية الرقمية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الخدمات المالية الرقمية، وتطبيقات سلسلة الكتل في الشمول المالي، والعملات الرقمية حيثما لا تؤدي مثل هذه الدراسات والمعايير والمبادئ التوجيهية إلى ازدواجية الجهود الجارية في مؤسسات أُخرى وتكون متعلقة بولاية الاتحاد؛

3 تشجيع التعاون بين الهيئات التنظيمية للاتصالات وسلطات الخدمات المالية لإعداد وتنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية؛

4 تشجيع استخدام أدوات وتكنولوجيات مبتكرة حسب الاقتضاء لدفع عجلة الشمول المالي للجميع،

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات بالتعاون مع مديري المكتبين الآخرين

1 بتقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس الاتحاد سنوياً وإلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

2 بدعم إعداد تقارير وأفضل الممارسات بشأن خدمات الشمول المالي، والخدمات المالية المراعية للبيئة، مع أخذ الدراسات ذات الصلة في الاعتبار، حيثما يندرج ذلك بصورة واضحة ضمن ولاية الاتحاد ولا يؤدي إلى ازدواجية في العمل الذي تضطلع بمسؤوليته المؤسسات والمنظمات الأُخرى المعنية بوضع المعايير؛

3 بإنشاء منصة تعاون لتوصيل أصحاب المصلحة في الخدمات المالية الرقمية، للتعلّم من الأقران والحوار وتبادل الخبرات في الخدمات المالية الرقمية والخدمات المالية المراعية للبيئة بين البلدان والمناطق، والهيئات التنظيمية من قطاعي الاتصالات والخدمات المالية الرقمية وخبراء الصناعة والمنظمات الدولية والإقليمية؛

4 بتنظيم حلقات دراسية وورش عمل حضورية/افتراضية لأعضاء الاتحاد بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الأُخرى المعنية بوضع المعايير والهيئات الأكاديمية التي تضطلع بمسؤولية رئيسية عن وضع المعايير المالية، والتنفيذ، وبناء القدرات، لزيادة الوعي وتحديد الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان والتحديات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي، وتطبيقات التكنولوجيات الناشئة في مجال الخدمات المالية الرقمية، وتبادل الدروس المستفادة من مختلف المناطق؛

5 بدعم البلدان النامية وتزويدها بإرشادات لإجراء تقييم لأمن البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية؛

6 بوضع معايير ومبادئ توجيهية تقنية تعزز الاقتصادات الناشئة من أجل التصدي لمخاطر التكنولوجيات الناشئة مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي المستخدمة في منصات الإقراض الرقمي فضلاً عن الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة وفرص التكنولوجيا المالية المراعية للبيئة؛

7 بالمساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن السيبراني وصمود النظام الإيكولوجي للخدمات المالية الرقمية من خلال اعتماد المعايير الدولية وأفضل الممارسات في الصناعة،

تدعو لجان الدراسات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد إلى

1 تنظيم العمل والدراسات اللازمة لتوسيع وتسريع العمل بشأن الخدمات المالية الرقمية اعتباراً من اجتماعها الأول في فترة الدراسة المقبلة؛

2 التنسيق والتعاون مع المؤسسات والمنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير التي تضطلع بمسؤولية رئيسية عن وضع معايير الخدمات المالية وتنفيذها وبناء القدرات، ومع الأفرقة الأخرى ذات الصلة في الاتحاد،

تدعو الأمين العام

إلى مواصلة التعاون والتنسيق مع الكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الكيانات المعنية الأُخرى من أجل بلورة الجهود الدولية المستقبلية للتصدي للشمول المالي بشكل فعّال،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين إليه إلى

1 مواصلة المساهمة بنشاط في لجان دارسات قطاع تقييس الاتصالات بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز الشمول المالي، في إطار ولاية الاتحاد؛

2 تشجيع إدماج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية وحماية المستهلكين لتحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بهدف زيادة الشمول المالي،

تدعو الدول الأعضاء إلى

1 وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق الشمول المالي كأمر ذي أولوية والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتوفير الخدمات المالية إلى الذين لا يستفيدون منها؛

2 إدراج سياسات الشمول المالي للمرأة وأمن الخدمات المالية الرقمية في استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشمول المالي واعتماد أفضل الممارسات الأمنية من قبيل المبادرة العالمية للشمول المالي؛

3 الاضطلاع بإصلاحات تكفل الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار أهداف هذا القرار وتعزيز الشمول المالي للمرأة؛

4 زيادة التنسيق، حسب الاقتضاء، بين السلطات التنظيمية الوطنية من أجل إزالة العوائق التي تمنع مقدمي الخدمات غير المصرفية من النفاذ إلى البنية التحتية لنظام المدفوعات، ومقدمي الخدمات المالية من النفاذ إلى قنوات الاتصالات وتحسين الشروط لإنجاز تحويلات معقولة التكلفة وأكثر أمناً في كلٍّ من بلد المصدر والبلد المستفيد، بما في ذلك من خلال تحسين ظروف السوق التنافسية والشفّافة.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. تقرير بيانات الشمول المالي في العالم لعام 2017 الصادر عن البنك الدولي. [↑](#footnote-ref-1)
2. 2 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-3)